BP 17
-6
.M2

الماوردي

أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب

تسهيل النظر وتعجيل الظفر
في
أخلاق الملك وسياسة الملك

Mawardi

تحقيق ودراسة

رضوان السيد

دار العلوم العربية
للطباعة والنشر

المركز الإسلامي للبحوث

ـ سلسلة نصوص الفكر السياسي العربي الإسلامي (١)
ـ أبو الحسن الماوردي : تسهيل النظر وتعجيل الظفر في أخلاق الملك وسياسة الملك .

* تحقيق ودراسة : رضوان السيد
* الطبعة الأولى : نيسان ، ابريل ١٩٨٧
* الناشر : المركز الإسلامي للبحوث ودار العلوم العربية .

جميع الحقوق محفوظة للناشر

دار العلوم العربية للطباعة والنشر
بيروت ـ مقابل جامعة بيروت العربية ـ بناية العنّان
هاتف : ٣٠٧١٧٣ ص.ب: ٩٥٣٥ ـ ١١ بيروت ـ لبنان

الأَخلاقُ غرائزُ كامنةٌ تظهرُ بالاختبار، وتُقْهَرُ بالاضطرار[1]. وللنفس أَخلاقٌ تحدُثُ عنها بالطبع؛ ولها أَفعالٌ تصدُرُ عنها بالإرادة؛ فهما ضربان لا تنفكُّ النفسُ عنهما: **أخلاق الذات، وأفعال الإرادة.**

فأما أخلاقُ الذات فهي من نفائج(*) النِطْرة، وسُمّيت أخلاقاً لأنها تصيرُ كالخِلْقة[2].

والإنسان مطبوعٌ على أخلاقٍ قَلَّ ما حُمِدَ جميعها، أَو ذُمَّ سائرُها؛ وإنما الغالبُ أَنَّ بعضها محمود وبعضها مذموم لاختلاف ما آمتزج من غرائزه،

(*) نفيجة أي نتيجة أو أثر. وربما كانت الكلمة نتائج.

(١) عرّف جالينوس الخُلُق في كتابه **الأخلاق** (الترجمة العربية القديمة/ نشرة باول كراوس/ مجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة ١٩٣٧) ص ٢٥، و(نشرة ع. بدوي؛ في: الفلسفة والعلوم عند العرب/ بيروت ١٩٨١) ص ١٩٠ بأنه «حالٌ للنفس داعية الإنسان إلى أن يفعل أفعال النفس بلا رويةٍ ولا اختيار». وقال يحيى بن عدي في كتابه **تهذيب الأخلاق** ص ٧٠: «إنّ الخلق هو حال داعية للنفس بها يفعل الإنسان أفعاله بلا رويةٍ ولا اختيار. والخلق قد يكون في بعض الناس غريزةً وطبعاً. وفي بعضهم لا يكون إلّا بالرياضة والاجتهاد..». وقال مسكويه في **تهذيب الأخلاق** ص ٣١: «الخلق حالٌ داعيةٌ للنفس إلى أفعالها من غير فكر ولا رويةٍ..». ويورد ابن أبي الربيع التعريف نفسه للخلق في **سلوك المالك** ص ص ١٠٤ ــ ١٠٥. وهو في إحياء علوم الدين ٥٣/٣.

(٢) في **سلوك المالك** لابن أبي الربيع ص ١٢٦ (عن الماوردي في الغالب): «.. وسُميت الأخلاق أخلاقاً لأنها تصير كالخلقة..».

ومُضادّة ما تنافر من نحائزه(*)؛ فتعذّر لهذا التعليل أن يستكملَ فضائلَ الأخلاق طبعاً وغريزة، ولزم لأجله أن تتخلّلها رذائلُ الأخلاق طَبْعاً وغريزةً فصارت الأخلاقُ غير منفكّةٍ في جِبِلّةِ الطبع وغريزة الفطرة من فضائل محمودة، ورذائل مذمومة(١)؛ كما قال الشاعر(٢):

وما هذه الأخلاقُ إلّا طبائعٌ فمنهنَّ محمودٌ ومنها مُذَمَّمُ

قال بعض الحكماء: لكلِّ خُلُقٍ من الفضل رقيبٌ من الدناءة لا يمتنع منه إلّا مُؤْثِرٌ للفضل على ما سواه.

وإذا آستقرّت هذه الأخلاقُ على هذه القاعدة، فالفاضلُ مَنْ غَلَبت فضائلُهُ رذائلَهُ، فَقَدِر بِوفُورِ الفضائل على قهر الرذائل، فَسَلِمَ من شَيْنٍ، وسَعِدَ بفضيلة التخصيص؛ ولذلك قال عليٌّ عليه السلام(٣): أولُ ما تبتدؤون به من

(*) ج نحيزة. والنحيزة والغريزة والسليقة والطبيعة بمعنى.

(١) في أدب الدنيا والدين للماوردي (نشرة مصطفى السقا/ ط. بيروت ١٩٧٨) ص ٢٢٦: «إعلم أنّ النفس مجبولةٌ على شيمٍ مهملة وأخلاق مرسلة لا يستغني محمودها عن التأديب، ولا يكتفى بالـمَرْضيّ منها من التهذيب. لأن لمحمودها أضداداً متقابلةً يُسعِدُها هوىً مُطاع وشهوةٌ غالبةٌ؛ فإن أُغفل تأديبها تفويضاً إلى العقل أو توكُّلاً على أن تنقاد إلى الأحسن بالطبع أعدمه التفويض درك المجتهدين، وأعقبه التوكل نَدَمَ الخائبين..». وقارن بتهذيب الأخلاق ليحيى بن عدي ص ص ٧١ ــ ٧٣. وفي سلوك المالك ص ١٣٢ (عن الماوردي غالباً): «ونقول إنّ الأخلاق غرائز كامنة تظهر بالاختبار، وتُقهر بالاضطرار. وللنفس أخلاقٌ تحدُثُ عنها بالطبع، ولها أفعالٌ تصدر عنها بالإرادة؛ فهما ضربان: أخلاق الذات، وأفعال الإرادة. والإنسان مطبوعٌ على الأخلاق (إقرأ: أخلاق) قلّ ما حمد جميعها أو ذُمّ سائرها؛ وإنما الغالب بعضها محمود وبعضها مذموم. فتعذر لهذا التعليل أن تستكمل فضائل الأخلاق طبعاً وغريزةً فصارت غير منفكّة من جبلّة الطبع وغريزة الفطرة عن فضائل محمودة ورذائل مذمومة..».

(٢) البيت المذكور ثاني اثنين بغير عزو في مكارم الشريعة للراغب الإصفهاني ص ٢٩.

(٣) في شرح نهج البلاغة (نشرة محمد أبو الفضل إبراهيم/ ١٩٦٣) ١٩/٣١٢ عن علي: «إن أول ما تُغْلَبون عليه من الجهاد الجهاد بأيديكم ثم بألسنتكم..».

جهادكم جهادُ أَنْفُسِكُمْ. وهذا واضِحٌ؛ لأنَّ صلاحَ النفس يُصْلِحُ ما عداها، فكانت أحقّ بالتقديم [م٢/ب] وأولى بالتقويم.

وآختُلِفَ في الأَخلاق، هل هي عائدةٌ إلى الفضائل والرذائل؟ أو إلى النفس التي تصدُرُ عنها الفضائلُ والرذائلُ لظهور الأَخلاقِ بهما؟. وذهب بعضهم أنها عائدةٌ إلى < الذات >(*) التي حُدُوثُ النفس عنها.

وآختلفوا(١) في فضائل الذات، هل تُراد لذواتها؟ أو للسعادة الحادثة عنها؟.

فذهب بعضُ الحكماء إلى أنّ المُرادَ بالفضائل ذواتها، لأنها المُكْسِبةُ للسعادة.

وذهب بعضُهم إلى أنّ المُرَاد بها السعادة الحادثة عنها، لأنها الغايةُ المقصودةُ بها.

وآختَلَفُوا في السعادة، هل تتوجَّهُ إلى الفضائل المحمودة؟ أو إلى ما يحدُثُ عن الفضائل من الحمد؟

فذهب بعضُ الحكماء إلى توجُّه السعادة إلى الفضائل المحمودة، لأنها نتيجةُ أفعاله.

وذهب بعضُهم إلى توجُّه السعادة إلى ما يحدُثُ عن الفضائل من الحمد؛ لأنها ثَمَرَةُ فضائله.

(*) ليست في الأصل؛ زدناها لإقامة المعنى؛ وما بعدها يدل عليها.

(١) في سلوك المالك لابن أبي الربيع (عن الماوردي في الغالب) ص ١٢٧: «واختلف الحكماء في فضائل الأخلاق هل تُرادُ لذواتها أو للسعادة الحاصلة عنها على نوعين؛ فذهب بعضهم إلى أنّ الـمُراد بالفضائل ذواتها لأنها المُكْسِبةُ للسعادة. وذهب آخرون إلى أنّ الـمُراد بها السعادة الحادثة عنها لأنها الغايةُ المقصودةُ بها..».

فَحَقٌّ على ذي الإِمْرَةِ والسلطان أن يهتمَّ بمراعاةِ أخلاقه، وإِصْلاح شِيَمِهِ، لأنها آلةُ سُلْطَانِهِ، وأُسُّ إِمْرَتِهِ، وليس يُمكنُ صلاحُ جميعِها بالتسليم إلى الطبيعةِ، والتفويض إلى النحيزة، إلّا أنْ يرتاض لها بالتقويم والتهذيب رياضة تهذيبٍ، وتدريجٍ، وتأديبٍ فيستقيم له الجميع؛ < فبعضها >(*) خُلُقٌ مطبوع، وبعضها خُلُقٌ مصنوع، لأنّ الخُلُق طبعٌ وغريزة، والتخلُّقُ تطبُّعٌ وتكلُّفٌ كما قال الشاعر(١):

يا أيُّها المتحلّي غير شيمته ... ومن سجيته الإِكْثَارُ والمَلَقُ
عليك بالقَصْدِ فيما أنت فاعِلُهُ ... إنّ التخلُّقَ يأتي دونه الخُلُقُ

قال بعض الحكماء: ليس شيءٌ عولِجَ إلّا نفع وإنْ كان ضارّاً، ولا شيء أُهمل إلّا ضَرَّ وإنْ كان نافعاً. فتصير الأخلاقُ نوعين: غريزية طُبِعَ عليها. ومكتسبة تَطَبَّعَ لها. والملوك [م٣/أ] بالفضائل الغريزية أخصُّ بها من العامة، لأنها فيهم أوفَر، وعليهم أظهر، لما خُصُّوا به من كرم المنشأ وعُلُوِّ الهِمّةِ. والعامةُ بالفضائل المكتَسَبة أخصُّ من الملوك، لأنهم إلى آلتماسها

(*) ليس في الأصل.

(١) في نوادر أبي زيد الأنصاري (ت. محمد عبدالقادر أحمد/ دار الشروق بيروت ١٩٨١) ص ص ٤٨٩ ــ ٤٩٠ (= الكامل للمبرد ١/١٧)، والبيان والتبيين للجاحظ ١/١٦٧، والمؤتلف والمختلف للآمدي ص ١٩٧، والتذكرة السعدية ١/١٣٥ نسبة البيتين من أبيات لسالم بن وابصة الأسدي. والأمر كذلك في شرح المرزوقي للحماسة ٢/٧١٠ لكن الشطر الأول عنده يبدأ بـ«عليك بالقصد فيما أنت فاعله». وفي الحيوان ٣/١٢٨، والشعر والشعراء ٢/٢٧٥، ومجالس ثعلب ١/٣٠٠ (= ديوان العرجي ص ٣٣) نسبة البيتين إلى عبدالله بن عمر بن عمرو بن عثمان المعروف بالعرجي. وينسبهما البحتري في الحماسة ص ٣٥٨ من أبيات لذي الإصبع العدواني. وفي الإمتاع والمؤانسة للتوحيدي ــ بغير نسبة ــ ١/١٥٩:

إرجع إلى خيمك المعروف ديدنه ... إنّ التخلق يأتي دونه الخُلُق

أسرعُ، ولكلالها أطوعُ، لكثرة فراغِهم لها، وتوفُّرِهِمْ عليها؛ إمّا لرغبةٍ في جَدْواها، وإمّا لرهبةٍ من عَدْواها. وهذان المعنيان في الملوك معدومان، إلّا من شَرُفَتْ نَفْسُهُ فمال إليها لِعُلُوِّ همته، وتوفَّرَ عليها لكرم طبعه؛ لأنه لا يَعْرَى من فضلٍ مكتَسَبٍ، ولا يخلو من فِعْلٍ مُسْتَصْوَبٍ، ليتفرَّدَ بفضائل النفس، كما تفرَّدَ بعِزّ السلطان والأمر، فيصير بتدبير سلطانه أخبَر، وعلى سياسةِ رعيتِهِ أقدَر. والحمدُ يستحق على الفضائل المكتسبة لأنها مستفادةٌ بفعله، ولا يستحقُّ على الفضائل المطبوعة فيه ــ وإن حُمِدَتْ ــ لوجودها(*) بغير فعله.

وآختُلِفَ في أفضلهما ذاتاً(١): ففضّل بعضُ الحكماء أخلاق الطبع الغريزيّ على أخْلاق التطبُّعِ المكتَسَب، لقوة الغريزيّ وضَعْف المكتَسَب. وفضّل آخرون أخلاقَ التطبُّعِ المكتَسَب على أخلاق الطبع الغريزي لأنها قاهرةٌ لأضدادها بالانتقال إلى ما ضادّها.

وقال آخرون: كُلُّ واحدٍ منهما مُحْتاجٌ إلى الآخر، لأنَّ الأخلاق لا تنفكُّ منهما بمنزلة الروح والجسد؛ وكما لا يُظْهِرُ أعمالَ الروح إلّا الجسدُ، ولا يَنْهَضُ الجسدُ إلّا بحركة الروح، كذلك الغريزةُ والاكتسابُ متقابلان في

(*) في الأصل: لجودها.

(١) في سلوك المالك لابن أبي الربيع (عن الماوردي غالباً) ص ١٢٧: «واختلفوا في أخلاق الطبع والتطبع فذهب قومٌ إلى تفضيل أخلاق الطبع الغريزي على أخلاق التطبع لقوة الغريزي وضعف المكتَسَب. وقال آخرون بتفضيل أخلاق التطبع على أخلاق الطبع لأنها قاهرةٌ لأضدادها. وقال آخرون: كل واحدٍ منهما يحتاج إلى الآخر ولا يستغني عنه لأن الأخلاق لا تنفك عنها فهما بمنزلة الروح والجسد. وفرّق أهل اللغة بينهما فقالوا الطبع هو الجسم (إقرأ: الختم!)، والتطبع هو الخُلُق».

الفعل ومتشاركان في الفضل، فتساويا في الطبع والغريزة؛ كما قال البُحْتُرِيُّ[1]:

ولستُ أَعْتَدُّ للفتى حَسَباً حتى يُرى في فِعالِهِ حَسَبُهْ[2]

وفَرَّق بعضُ أهلِ اللغة بينهما في الاسم؛ فقال[3]: **الطبع** هو الخَتْمُ، **والتطبُّعُ** هو الخُلُقُ [م٣/ب].

* * *

(١) البحتري (٢٠٦ ــ ٢٨٤هـ) أبو عُبادة الوليد بن عُبيد الطائي الشاعر المشهور، قارن عنه: أخبار البحتري للصولي (دمشق/ ١٩٥٨)، والموشح للمرزباني ص ٣٣٠، وطبقات الشعراء لابن المعتزّ ص ص ٣٩٤ ــ ٣٩٥، والأغاني ٣٧/٢١ ــ ٥٣، وتاريخ بغداد ٤٤٦/١٢، ووفيات الأعيان ٢١/٦ ــ ٣١. وقد نشر حسن كامل الصيرفي ديوانه بالقاهرة بدار المعارف في ٥ مجلدات آخرها عام ١٩٧٨ مع ذيل بأخباره ٢٧٤٥/٥ ــ ٢٨١١.

(٢) ديوان البحتري ٢٧٧/١ من قصيدة في مدح أبي العباس بن بسطام مطلعها:

مَنْ قائلٌ للزمان ما أَرَبُهْ في خُلُقٍ منه قد خلا عَجَبُهْ

وهو في الوساطة ص ٣٨٠، وشرح الواحدي على المتنبي ص ٣٣٢، ونصرة الثائر ص ١٢٨.

(٣) في التهذيب للأزهري ١٨٨/٢: «أبو العباس عن ابن الأعرابي: الطبعُ المثالُ.. وطُبْعان الأمير طينُهُ الذي يُخْتَمُ به الكتب». وفي المحكم لابن سيده ٣٤٨/١: «الطبيعةُ الخليقة.. والطابَع والطابِع: الخاتم الذي يُخْتَمُ به (عن اللحياني وأبي حنيفة)». وفي الصحاح للجوهري ١٢٥٢/٣: «والطبع الخَتْم؛ وهو التأثير في الطين ونحوه. والطابَع ــ بالفتح ــ: الخاتَم. والطابِع ــ بالكسر ــ: لغةٌ فيه».

فصْــل

ولِلفضائل مبادئُ هي أوائل وأواخر. وأولَ الفضائل **العقل**. وآخِرُها **العَدْل**؛ لأنّ العقل أَولُ الفضائل، بحدوثها عنه، وتدبيرها به؛ فلذلك كان أَوّلها.

والعدل نتيجة الفضائل، لأنها مُقَيدةٌ به، فلذلك صار آخِرَها؛ وهما قرينان مؤتلِفان. وما ائتلف أمران إلّا كان أَحدُهما مُحْتَاجاً إلى الآخر اضطراراً، وما سواهما من الفضائل واسطةٌ بين العقل والعَدْل يختصّ العَقْلُ بتدبيرها، والعَدْلُ بتقديرها؛ فيكون العقلُ مدبِّراً، والعدل مقدِّراً؛ وليس تنفكُّ الفضائل بواحدٍ منهما. وإنما تنفكُّ بالنفس المُطيقة لهما؛ فإن كانت النفسُ زكيةً صافيةً تهيّأَتْ للفضائل فعَمِلَتْ بها. وإن كانَتْ خبيثةً تهيّأَتْ للرذائل فعدلت إليها وصار ما وافقها منهما سهلاً عليها في سُرْعَة آنفعاله بِحُكْمِ المُناسبة، وما خالفها صَعْباً عليها في تأخُّر آنفعاله بحكم المنافرة؛ لأنّ مُوافقة الأشكال مركوزةٌ في الطِباع[1]؛ كما قيل: **المودّةُ** مشاكلةٌ طبيعية في أنواعٍ شخصيةٍ يُماثِلُ بعضُها بعضاً من حيث يُعْلَمُ ومن حيث لا يُعْلَمُ. قال بعضُ

(١) في فصول منتزعة للفارابي ص ٣١: «لا يمكن أن يُفطر الإنسانُ من أول أمره بالطبع ذا فضيلة ولا رذيلة.. ولكن يمكنُ أن يُفطر مُعَدّاً نحو أفعال فضيلة أو رذيلة.. فيتحرك من أول أمره إلى فعل ما هو بالطبع أسهل عليه متى لم يحفزْهُ من خارج إلى ضدّه حافز...».

الحكماء[1]: قواعدُ الأخلاق الفاضلة أربعٌ يتفرَّعُ عنها ما عداها من الفضائل وهي: التمييز، والنجدة، والعِفّة، والعدل. ويتفرَّعُ عن أضدادِها < ما عداها >(*) من الرذائل. وللرذائل مَبَادٍ هي أوائلُ، وغاياتٌ هي أواخر.

(*) ليس في الأصل.

(١) تعود فكرة اجتماع الفضائل في أربع إلى أفلاطون في **الجمهورية** (الكتاب الرابع/ ٤٢٧ ـ ٤٣٤). ويرى الفارابي في **فصول متنزعة** ص ٣٠ أن «الفضائل صنفان: خلقية ونطقية. فالنطقية هي فضائل الجزء الناطق مثل الحكمة والعقل والكيس والذكاء وجودة الفهم. والخلقية هي فضائل الجزء النزوعي مثل العفة والشجاعة والسخاء والعدالة. وكذلك الرذائل تنقسم هذه القسمة وفي حيّز كل قسم منها أضداد هذه التي عُدّت وأغراضها..». وفي **الأمد على الأبد** لأبي الحسن العامري ص ١١٣: «من الخيرات ما هو مطلق كالحكمة والصدق والعدالة والجود..». وفي **تهذيب الأخلاق** لمسكويه ص ١٦: «أجمع الحكماء أن أجناس الفضائل أربعة وهي: الحكمة والعفة والشجاعة والعدالة.. وأضداد هذه الفضائل الأربع من الرذائل أيضاً أربع وهي الجهل والشره والجبن والجور..». والنص نفسه في إحياء علوم الدين للغزالي ٣/٥٤. وفي **رسالة مُداواة النفوس** وتهذيب الأخلاق لابن حزم (رسائل ابن حزم ـ بتحقيق إحسان عباس جـ ١) ص ٣٧٩: «أصول الفضائل كلها أربعة عنها تتركب كل فضيلة وهي العدل والفهم والنجدة والجود. وأصول الرذائل كلها أربعة عنها تتركب كل رذيلة وهي أضداد التي ذكرنا وهي الجور والجهل والغبن والشح». وفي سلوك المالك لابن أبي الربيع ت. ناجي التكريتي/ دار الأندلس ببيروت ١٩٨٠) ص ص١٠٦ـ١٠٧: «وقد أجمعت الفلاسفةُ على أن جميع الفضائل التي لا يحتاج في اقتناء كمال النفس إلى غيرها مجتمعة في أربعة فصول.. هي: الحكمة.. والعفة.. والشجاعة.. والعدالة..». وفي كليلة ودمنة (ص ٢٤) أن جماع الفضائل الحكمة والعفة والعقل والعدل. وفي مُفيد العلوم للخوارزمي ص ٤٤٥: «أوصاف الكمال أربعة: الحكمة والشجاعة والعدالة والعفة وأضدادها أربعة السَفَهُ والجبن والشَرَهُ والجَور..». وفي رسالة في آراء الحكماء اليونانيين لمجهول (أفلاطون في الإسلام/ بدوي ١٩٧٤) ص ٣٠٧: «الفضائل العقلية أربع: العدل والحلم والعفة والشجاعة؛ فبالعدل يظهر الحق، وبالحكم يُكتسَبُ الجد، وبالعفة تُمْلَكُ المروءة، وبالشجاعة تُقهر الشهوة». وفي مفاتيح العلوم ص ٤٤٥: «أوصاف الكمال أربعة.. الحكمة والشجاعة والعدالة والعفة». وجعلها الراغب الإصفهاني في مكارم الشريعة ص ٤٢٠ أربعاً وسمّاها «أُمّهات الفضائل النفسية».

فأولُ الرذائل **الحمق**. وآخِرُها **الجهل**. وفي الفرق بينهما وجهان:

أحدهما: أنّ الأحمق هو الذي يتصوَّر الممتنع بصورة الممكن. والجاهل هو الذي لا يعرف الممتنع من الممكن.

والوجه الثاني: أنّ الأحمق هو الذي يعرف الصواب ولا يعمل به. والجاهل هو الذي [م٤/أ] لا يعرف الصواب؛ ولو عَرَفَهُ لَعَمِلَ به[1]. وقد رُوِيَ عن النبي صلّى الله عليه وسلم أنه قال[2]: الأحمقُ أَبْغَضُ خَلْقِ الله إليه، إذْ حَرَمَهُ أَعَزَّ الأشياء إليه. والعربُ تقولُ[3]: الأحمقُ مأخوذٌ من حمقت السوقُ إذا نقصت، وكأنه إشارةٌ إلى ذَهَابِ عَقْلِهِ.

وللجاهل حالتان: < **الحال الأولى**: أن >(*) يجهل؛ ويعلم أنه

(*) ليس في الأصل.

(١) في التعريفات للجرجاني ص ٨٤، وجامع العلوم ١/٤٢٠: «الجهل عَدَمُ العلم عما من شأنه أن يكون عالماً..». وفي المُغْرِب للمُطَرِّزي ١/١٢٨: «ابن فارس: الحمق نقصان العقل. الأزهري: فسادٌ في العقل وكساد». وفي سلوك المالك ص ١١٥: «الجهل هو ترك استعمال الصواب لعدم المعرفة.. والحمق هو معرفة الصواب وترك العمل به؛ وقيل: تصور الممتنع بصورة الممكن».

(٢) الأثر في أدب الدنيا والدين ص ٣٠، والأمثال والحكم للماوردي ص ١٥١.

(٣) في المحكم لابن سيده ٣/١٧: «.. وحمقت السوق وانحمقت: كسدت». وفي الجمهرة لابن دريد ٢/١٨٢: «.. وانحمقت السوق إذا كسدت..». وفي تهذيب اللغة للأزهري ٤/٨٥: «والأحمق مأخوذٌ من انحماق السوق إذا كسدت فكأنه فسد عقلُهُ حتى كسد. أبو عُبيد عن الأحمر: نام الثوب وانحمق إذا خَلَقَ، قال: وانحمقت السوق إذا كسدت». وفي تاج العروس ٦/٣٢٤: «.. ومن المجاز انحمق الثوب إذا أخلق وبلي، وكذلك نام الثوب في الحمق، ومن المجاز أيضاً انحمقت السوق إذا كسدت؛ قيل: ومنه الأحمق كأنه فسد عقله حتى كسد..». وفي المستطرف للأبشيهي ١/١٦: «قال ابن الأعرابي: الحماقةُ مأخوذةٌ من حمقت السوق إذا كسدت فكأنه كاسد العقل والرأي فلا يُشَاوَرُ ولا يلتفت إلى أمرٍ من الأمور..».

يجهل. وهذا يجوزُ أن يسترشد فيعلم ما جهل إن أُمِدَّ بحميّةٍ باعثةٍ، وأُعِيْنَ بنفسٍ قابلة؛ كما قيل: لولا الخطأُ ما أشرق نُورُ الصواب؛ قال الشاعر:

إذا صحّ حِسُّ المرء صحّ قياسُهُ ... وليس يصحُّ العقلُ من فاسدِ الحِسِّ

والحال الثانية: أن يجهلَ، ويجهل أنه يجهل. فهو أسوؤهما حالاً، وأقبحُهُما خِصالاً؛ لأنّه إذا جهل جهله، صارا(*) جهلَين متشاكلَيْنِ في الصُّوَر، مختلِفَيْنِ في الأَثَر: أحدُهما سالبٌ لهدايته. والآخر جالبٌ لغوايته. فطاح بالأول في سَكَراته. ومرح بالآخر في هَفَواته. فلم يختر له فاقة، ولم تُرْجَ له إفاقة(1)؛ وقد قال جالينوس(2): الجَهْلُ بالجَهْلِ جهلٌ مُرَكَّبٌ؛ ولأن أجهل وأعلم أنني أجهل أحبّ إليّ من أن أجهل وأجهل أنني أجهل.

(*) في الأصل: صار.

(1) في عيون الأخبار ٢/١٢٦ ــ عن الخليل بن أحمد ــ «الرجال أربعة: رجل يدري ويدري أنه يدري فَسَلُوه. ورجل يدري ولا يدري أنه يدري فذاك ناسٍ فذكّروه. ورجل لا يدري ويدري أنه لا يدري فذلك مسترشد فعلّموه. ورجل لا يدري ولا يدري أنه لا يدري فذلك جاهلٌ فارفُضوه». والقول في العقد الفريد ٢/٢٩٣، وأدب الدنيا والدين للماوردي ص ٨٤. وانظر الجوهر النفيس في سياسة الرئيس لابن الحداد ص١١١.

(2) جالينوس (١٢٩ ــ ١٩٩م) (Galen). وُلد ببرجامون بآسية الصغرى وتوفي بروما. ويُعتبر آخر كبار الأطباء الإغريق. وقد تُرجمت كتبه الطبية والفلسفية إلى السريانية والعربية وتركت آثاراً ضخمة في أوساط الأطباء والحكماء طوال العصور الوسطى. قارن عنه: الفهرست لابن النديم ص ص ٢٨٨ ــ ٢٩١، والتنبيه للمسعودي ص ص ١١٣ ــ ١١٤، وتاريخ اليعقوبي ١/٩٢ ــ ٩٥، وعيون الأنباء ١/١٠٨ ــ ١٥٤، وأخبار الحكماء ص ٢٨، وطبقات ابن جلجل ص ص ٤١ ــ ٥٠، ومختار الحكم للمبشر بن فاتك ص ص ٢٨٨ ــ ٢٩٦، (EI² II, 402-403, R. Walzer)

قال سُليمانُ بنُ داود عليه السلام(1): النائحةُ على الميّت سبعةُ أيام، وعلى الجاهل كُلُّ أيامِ حياته، والموتُ خيرٌ من الحياة الرديّة. وقيل في منثور الحكم: الجاهل وإنْ توفّرت عليه الأيام فكأنه آبنُ يومه وتِلادُ ساعته. وقال بعضُ العرب(2): لو صُوِّر العقلُ لأظلمت معه الشمس، ولو صُوِّرَ الجهلُ لأضاءَ معه الليلُ؛ قال الشاعر:

للعقل ما خُلِقَ الإنسانُ فآلتمِسَنْ ... بالعقل حَظَّكَ لا بالجهل والرُّتَبِ[م٤/ب]
لا يلبث الجهلُ أن يجني لصاحبه ... ذَمًّا؛ ويُذهب عنه بهجة الحَسَبِ

* * *

والفضائلُ توسُّطٌ محمودٌ بين رذيلَتَيْنِ مذمومَتَيْنِ؛ من نُقْصانٍ يكون تقصيراً، أو زيادةٍ تكون سَرَفاً؛ فيكونُ فسادُ كُلِّ فضيلةٍ من طَرَفَيها(3). **فالعقلُ**

---

(1) لم أجد هذا الأثر بلفظه عن سليمان النبي، لكن هناك أقوالاً كثيرة بمعناه عنه في كتاب بدء الخلق وقصص الأنبياء، لأبي رفاعة عمارة بن وثيمة (ــ ٢٨٩هـ) (نشر ر.ج. خوري/ فيسبادن ١٩٧٨)، ص ص ١٢٧ ــ ١٣٠، وفي تهذيب تاريخ دمشق لابن عساكر ٦/٢٥٥ ــ ٢٥٦.

(2) في عيون الأخبار ١/٢٨٠ عن أعرابي: «.. لو صُوِّر الحمقُ لأضاء معه الليل..». وفي روضة العقلاء لابن حِبّان ص٧: «.. ولو صُوِّر العقلُ صورةً لأظلمت معه الشمسُ لنوره..». وفي الحكمة الخالدة لمسكويه ص ١٥١ عن العرب: «لو صُوِّر العقل لأظلمت عنده الشمس، ولو صُوِّر الجهل لأضاءت عنده الظلمة». والقول بغير نسبة في التمثيل والمحاضرة للثعالبي ص٤٠٧، ونهاية الأرب للنويري ٣/٢٣٥، ومحاسن البلاغة للتدميري [ق٣٠/أ]، والبصائر والذخائر ٢/٦٢. وفي محاضرات الأدباء ١/١٤: لو صُوِّر العقل لأضاء معه الليل، ولو صُوِّر الجهل لأظلم معه النهار.

(3) فكرة الوسط الأخلاقي أرسطية، قارن بها في الأخلاق إلى نيقوماخوس لأرسطو (نشرة عبدالرحمن بدوي لترجمة حُنين بن إسحاق/ بيروت ١٩٧٩)، ص ص٩٤ــ١٠٥؛ ففي ص ص٩٦ــ٩٧: «فالفضيلة إذن حالٌ معتادةٌ موجودة في التوسط الذي هو عندنا متوسط محدود بالقول.. وهي متوسطة بين خسيستين أحدهما بالزيادة والآخر بالنقصان..». وفي أدب الدنيا والدين للماوردي، ص ٢٧، ١٤٣: «الفضائل هيئات متوسطة بين =

واسطةٌ بين الدهاء والغباء. **والحكمةُ** واسطةٌ بين الشرّ والجهالة[1]. **والسخا** واسطةٌ بين التقتير والتبذير[2]. **والشجاعةُ** واسطةٌ بين الجُبْن والتهوُّر[3]. **والحياءُ** واسطةٌ بين القِحَة والحَصَر[4]. **والوقارُ** واسطةٌ بين الهُزْءِ والسخافة[5]. **والسكينةُ** واسطةٌ بين السخط وضعف الغضب[6]. **والحلمُ**

= فضيلتين ناقصتين». وقارن بالفكرة عند يحيى بن عدي في تهذيب الأخلاق، ص ٨٢ وما بعدها. وفي السعادة والإسعاد لأبي الحسن العامري ص ٧٠: «قال أرسطو طاليس: يمكن أن يقال في الفضيلة بأنها توسط بين رذيلتين..». وفي تهذيب الأخلاق لمسكويه، ص ٢٥: «إن كل فضيلة فهي وسط بين رذائل..». وفي الأخلاق لابن حزم ص ٤٠١: «الفضيلة وسيطةٌ بين الإفراط والتفريط فكلا الطرفين مذموم والفضيلة بينهما محمودة حاشا العقل فإنه لا إفراط فيه». وانظر الفكرة عند ابن أبي الربيع في سلوك المالك ص ص ١٢٤ــ١٢٧. والفكرة منتشرة في التراث الأخلاقي العربي الإسلامي كله؛ قارن على سبيل المثال إحياء علوم الدين للغزالي ٣/٥٤ ــ ٥٥.

(١) أدب الدنيا والدين للماوردي ص ١٤٣. وفي تهذيب الأخلاق لمسكويه ص ٢٦: الحكمة وسطٌ بين السَفَه والبَلَه. وفي سلوك المالك ص ١٢٥: الحكمةُ وسطٌ بين الجهل والدهاء، ووسطٌ بين الخبث والبلادة.

(٢) في الأخلاق لأرسطو ص ٩٨: فأما الإعطاء والأخذ فالتوسط فيما بينهما السخاء، والزيادة والنقصان: التبذير والتقتير. وفي تهذيب مسكويه ص ٢٨: السخاء وسط بين رذيلتين إحداهما السَرَفُ والتبذير، والأخرى البُخْلُ والتقتير. وفي سلوك المالك ص ١٢٥: السخاء وَسَطٌ بين الإسراف والتقتير، ووسط بين التبذير والإمساك. وانظر الإحياء ٣/٥٧.

(٣) قارن بأدب الدنيا والدين ص ١٤٣. وفي أخلاق أرسطو ص ٩٨: الشجاعة متوسطةٌ فيما بين الخوف والتقحم. وفي أخلاق مسكويه ص ٢٧: بين الجبن والتهور. وفي سلوك المالك ص ١٢٥: بين التهور والجبن وبين الإقدام والخوف. وانظر الإحياء ٣/٥٧.

(٤) في أخلاق أرسطو ص ١٠٠: الحياء ليس بفضيلة إلا أنه محمود.. والزائد فيه هو الخرق، والناقص هو الذي لا يستحيي من شيء وهو الخليع، والمتوسط هو الحيي. ويجعل مسكويه في التهذيب ص ٢٧ الحياء تحت العفة وهو عنده وسط بين الوقاحة والخرق. وعند ابن أبي الربيع ص ١٢٥ بين التخنث والقحة. وقارن بالسعادة والإسعاد ص ١٠٣ نقلاً عن أرسطو. وانظر الأخلاق إلى نيقوماخوس لأرسطو ص ص ١٦١ ــ ١٦٣، وأدب الدنيا والدين ص ١٤٣.

(٥) في سلوك المالك ص ١٢٥: الوقار بين التواضع والكبر. وهو تحديدُ الماوردي للتواضع.

(٦) التعريف في أدب الدنيا والدين ص ١٤٣.

واسطةٌ بين إفْراط الغضب ومهانة النفس[1]. **والعِفّةُ** واسطةٌ بين الشَرَهِ وضعف الشهوة[2]. **والغَيرةُ** واسطةٌ بين الحَسَد وسوء العادة[3]. **والظرفُ** واسطةٌ بين الخلاعة والفدامة[4]. **والمودّةُ** واسطةٌ بين الخلابة وحسن الخُلُق[5]. **والتواضُعُ** واسطةٌ بين الكِبْر ودناءةِ النفس[6].

وقد يَحْدُثُ من تركيب فضائلَ مع غيرها من الفضائل فضائل أُخَر؛ فيحدُثُ من تركيب العقل مع الشجاعة الصبرُ في المُلِمّات، والوفاءُ بالإيعاد[7].

وعن تركيب العقل مع السخاء إنجازُ المواعيد والإسْعافُ بالجاه[8]. وعن تركيب العقل مع العِفّة النزاهة، والرغبة عن المسألة[9]. وعن تركيب

(١) في سلوك المالك ص ١٢٥: بين ضعف النفس والسفه. وقارن بالسعادة والإسعاد ص ٢٦ (نقلاً عن أرسطو)، وأخلاق ابن حزم ص ٣٨٠.

(٢) قارن بأدب الدنيا والدين ص ١٤٣. وفي أخلاق أرسطو ص ٩٨: فأما اللذة والأذى فليس يوجد التوسط في جميعها، وأقلّ ما يوجد في الأذى، إلاّ أن التوسُّط الموجود فيها هو العفة، والزيادة: الشره. وفي أخلاق مسكويه ص ٢٧: وسط بين الشره وخمود الشهوة. وفي سلوك المالك ص ١٢٥: وسط بين الفهم وضعف الشهوة، ووسط بين الشَرَه والكلال. وانظر أخلاق ابن حزم ص ٣٧٩، وإحياء الغزالي ٣/٥٧.

(٣) في أخلاق ابن حزم ص ص ٣٧٣ ــ ٣٧٤: «الغيرةُ خُلُقٌ فاضل متركب من النجدة والعدل لأن من عدل كره أن يتعدى إلى حرمة غيره..».

(٤) في أدب الدنيا والدين ص ١٤٣.

(٥) في أدب الدنيا والدين ص ١٤٤.

(٦) في أدب الدنيا والدين ص ١٤٣.

(٧) في سلوك المالك ص ١٢٦: يحدث عن تركيب العقل مع الشجاعة الصبر في الملمات. وفي تهذيب الأخلاق ليحيى بن عدي ص ٩١: «الصبر عند الشدائد خلقٌ مركبٌ من الوقار والشجاعة».

(٨) في سلوك المالك ص ١٢٦: ويحدث عن تركيب العقل مع السخاء إنجاز المواعيد.

(٩) سلوك المالك ص ١٢٦: ويحدث عن تركيب العقل مع العفة الصيانة والنزاهة.

ثم الخُلُقُ الرابعُ[1] المقابلُ لهذا الخُلُق وهو البُخْلُ والإمْساكُ المؤديّ إلى تفريق النُصَحاء، وتنكُّر الأليّاء، وآستطالة الأعْداء؛ فإنّ الأموالَ تصيرُ إلى الملوك لتوضَعَ في حَقِّها، وتُفَرَّق على مستحِقِّها لا لِيُعْدَلَ بها عن العطاء إلى المنع، وعن التفرقة إلى الجَمْع. وقد قيل: من جمع المال لنفع غيره أطاعوه، ومن جمعه لنفع نفسه أضاعوه.

وإذا شَحَّ ومنع آعتقد كُلُّ ممنوعٍ أنه غريمٌ مُماطِل، مستحقّ مدفوع؛ لا يعذر إنْ منع، ولا يشكر إن أُعطي؛ يرى أنّ أيّامَ السلامة مَغْرَم، وأنّ أيامَ الاختلاط مغنم؛ فهو على رَصدٍ من تقلُّب الزمان، وتوقُّع الغِيَر والحدثان. ثم تدعوه الضرورةُ إنْ تطاولت المُدةُ إلى الخيانة في أمانته، والغشّ في نصيحته، وقَبول الرُّشى في مضرّته؛ فيعكس عليه قواعدَ دولته، ويفسدَ له نِظَامَ مملكتِه. قال بعضُ الحكماء[2]: إذا بَخِلَ [م٢٤/أ] المَلِكُ كَثُرَتْ أراجيفُ الناس عليه، وفسدت مَوَدَّتُهُمْ له.

وإذا آعتدل فيه هذان الخُلُقان في العطاء والمنع؛ فلم ينقبض في حقٍّ، ولم ينبسِطْ في باطلٍ وسَرَف صلح واستصلح. وقال هشامُ بنُ عبدالملك[3]:

(١) في تهذيب يحيى بن عدي ص ٩٠: «والسخاءُ في سائر الناس فضيلةٌ مستحسَنة. فأما في الملوك فأمْر واجب لأنّ البخل يؤديّ إلى الضرر العظيم في ملكهم، والسخاء والبذل يرتهن به قلوب الرعية والجند والأعوان فيعظم الانتفاع به».

(٢) في الإمتاع والمؤانسة للتوحيدي ٤٦/٢ عن أفلاطون: إذا بخل الملك بالمال كَثُر الإرجافُ به.

(٣) هشام بن عبدالملك بن مروان (١٠٥ ــ ١٢٥هـ) الخليفة الأموي المشهور، وآخر رجالات الدولة الأموية الكبار؛ تاريخ اليعقوبي ٥٧/٣، وتاريخ الطبري ١٧٢٨/٢ ــ ١٧٤٠، ومروج الذهب للمسعودي ٤١/٤ ــ ٤٨، وتاريخ الإسلام للذهبي ١٧٠/٥ ــ ١٧٢، ومرآة الجنان ٢٦١/١ ــ ٢٦٣، وفوات الوفيات ٢٣٨/٤ ــ ٢٣٩، وخلاصة الذهب المسبوك ص ٢٦، والبداية والنهاية ٣٥١/٩ ــ ٣٥٤، وسير أعلام النبلاء ٣٥١/٥ ــ ٣٥٣، وتاريخ الخلفاء للسيوطي ص ٢٦٩، وتاريخ الخميس ٣١٨/٢، وشذرات الذهب ١٦٣/١.

إنّا لا نُعْطي تبذيراً ولا نمنعُ تقتيراً! إنما نحن خُزّانُ الله عزّ وجلّ؛ فإذا أَحَبَّ أعطينا، وإذا كَرِهَ أَبَينا؛ ولو كان كُلُّ قائل يَصْدُقُ، وكُلُّ سائل يَسْتَحقُّ ما جبهْنا قائلاً، ولا رَدَدْنا سائلاً[1].

والبخل خلقٌ مركبٌ من القحة والأسف[2].

فهذه أخلاقٌ إذا أَخَذ الملكُ نَفْسَهُ بتعديلِها فيه اتّسقت له السياسةُ العادلةُ وآنتظمت له السيرةُ الفاضلة. فإنْ خَرَجَ الملكُ عن القَصْد والاعتِدال المحمود في العطاء والمنع إلى أحد الطَّرَفَيْنِ المذمومَيْنِ من زيادةٍ في العطاء بسخائه أو زيادةٍ في المَنْع بِبُخْلِهِ؛ فقد تنقسمُ أحوالُ الملوك فيها أربعةُ أقسام[3]: **أحدهما**: ملك سخيّ على نفسه سخيّ على رعيته. **والثاني**: ملك

(١) القول منسوباً إلى هشام في الأمثال والحكم للماوردي ص ١٨٦، وغرر الخصائص ص ١٧٥.

(٢) قارن بتهذيب الأخلاق ليحيى بن عدي ص ٩٨.

(٣) النص مع بعض اختصار في بدائع السلك ٤٤٣/١ عن «الحكماء». وفي مختصر من كتب السياسة ق١٠٠أ ــ ١٠٠ب؛ «أرسطاطاليس: الملوك أربعةٌ؛ ملكٌ سخيٌّ على نفسه سخيٌّ على رعيته. وملكٌ لئيمٌ على نفسه لئيمٌ على رعيته. وملكٌ لئيمٌ على نفسه سخيٌّ على رعيته. وملكٌ سخيٌّ على نفسه لئيمٌ على رعيته. قالت الروم؛ لا عيب على الملك إذا كان لئيمًا على نفسه سخياً على رعيته. وقالت الهند: اللؤمُ على نفسه وعلى رعيته صواب. وأجمع الكل منهم على أنّ السخاء على نفسه مع اللؤم على رعيته عيبٌ وفسادٌ للملك». وأصل الفكرة ما ورد في «سر الأسرار» المنسوب لأرسطو (ص ٧٣) ونصه: «الملوك أربعة: ملك سخيٌّ على نفسه سخي على رعيته. وملك سخي على نفسه لئيم على رعيته. وملك لئيم على نفسه لئيم على رعيته. وملك لئيم على نفسه سخيّ على رعيته. أما الروم فقالت: لا عيب على الملك إذا كان لئيمًا على نفسه سخياً على رعيته. وقالت الهند: اللؤم على نفسه وعلى رعيته صواب. وقالت الفرس رداً على الهند: الملك السخي على نفسه وعلى رعيته مُصيب. وأجمع الكل منهم على أنّ السخاء على نفسه مع اللؤم على رعيته عيبٌ وفسادٌ للملك». والنص بصيغة موجزة في الكلم الروحانية لابن هندو ص ٧١.